تطوير التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الليبية في ضوء التخطيط الإستراتيجي (نموذج مقترح للخطة الإستراتيجية)

أسم الباحث	الصفة العلمية	أسم المؤسسة التعليمية	البريد الالكتروني
د. ربيع نجم الدين الجعفري	أستاذ مشارك	الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع الساحل الغربي	r.giafri@zu.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج عام للخطة الإستراتيجية بغية تطوير التعليم المحاسبي في ليبيا، وذلك لضمان جودة المخرجات التعليمية من ناحية، ومن ناحية أخري ضمان التطور المستمر للكوادر العلمية والإدارية، وقد أعتمد الباحث في هذه الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي والمنهج الاستنباطي والتي تم من خلالهم بناء نموذج الخطة الإستراتيجية، وحدد الباحث ثلاثة أهداف إستراتيجية في هذه الخطة وهي: الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية، وترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المحاسبي والعمل على تطبيق معاييرها، وتحسين جودة البيئة التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسبي. وأوصت الدراسة بتطبيق هذا النموذج للحصول على أفضل الممارسات المهنية للخريجين وكذلك الكوادر العلمية والإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي.

الكلمات الأساسية (التخطيط الاستراتيجي، جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي، التعليم المحاسبي).

Abstract:

This study aimed to build a general model for the strategic plan for accounting education institutions in Libya, in order to ensure the quality of educational outcomes on the one hand, and on the other hand to ensure the continuous development of scientific and administrative cadres. The researcher relied in this study on the inductive approach, the analytical approach and the deductive approach, through which the strategic plan model was built. The researcher identified three strategic objectives in this plan, which are: moving towards implementing corporate governance, establishing a culture of quality in accounting education institutions and working to implement its standards, and improving the quality of the educational environment in accounting education institutions. The study recommended applying this model to obtain the best professional practices for graduates as well as scientific and administrative cadres in accounting education institutions.

Keywords (**Strategic Planning, Quality of Education in Higher Education Institutions, Accounting Education**).

أولاً: الإطار التمهيدي للدراسة:

1.1 مقدمة الدراسة:

تعد مؤسسات التعليم المحاسبي من أهم مؤسسات المجتمع وذلك لدورها المحوري في تلبية احتياجاته من الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة والقادرة على إحداث التنمية المستدامة، لذلك أصبح الارتقاء بمستوي جودة التعليم المحاسبي هو الشغل الشاغل للباحثين وصناع القرار بهذه المؤسسات.

وتستمد أهمية التعليم المحاسبي من أهمية علم المحاسبة وما يمكن أن يقدمه من فوائد للمجتمع، فالمحاسبة علم يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين والحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، ولضمان ممارسات صحيحة للعمل المحاسبي فأننا بحاجة إلى إعداد كوادر مهنية وفقاً لأسس علمية وعملية وأخلاقية، تكون لها القدرة على التعامل مع القضايا المحاسبية المعاصرة، ولاسيما التحديات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة العالمية (Nadhim & Noor , 2021: Hajjaj, 2019).

في هذا الإطار بدلت المنظمات المهنية في مجال المحاسبة العديد من الجهود بغية تطوير التعليم المحاسبي، فقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين ثمانية معايير دولية لضمان جودة العملية التعليمة وهي: متطلبات الدخول لبرنامج التعليم المحاسبي، ومحتويات برنامج التعليم المحاسبي، والمهارات المهنية، والقيم والمواقف والأخلاقيات المهنية، ومتطلبات الخبرة العملية، وتقيم الخبرات والكفاءات المهنية، والتطوير المهني المستمر، ومتطلبات الكفاءة (Twyford & Dean, 2024: du Plessis, et, al,. 2022) بالرجوع لدراسات البحثية السابقة التي تناولت التعليم المحاسبي في الدولة الليبية لأخر عقدين، يشير الباحثين إلى وجود ضعف عام في التعليم المحاسبي نتيجة لضعف مستوي المدخلات، وقلة الاهتمام بتطوير الكوادر الأكاديمية والإدارية، وضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم المحاسبي وغياب وسائل الدعم التعليمية، الأمر الذي ترتب عليه ضعف المخرجات التعليمية في مجال المحاسبة، وإحداث فجوة بين تلك المخرجات ومتطلبات سوق العمل، وانخفاض مستوي جودة الدراسات والأبحاث العلمية بهذه المؤسسات، وكانت محصلة ذلك ظهور تأثيرات سلبية على مهنة المحاسبة، والذي أنعكس سلباً على مساهمات هذه المهنة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة الليبية (الروياتي وآخرون، 2024: مامي و أبوعجيلة، 2023: رحيل و رجب، 2016).

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم يدور حول كيفية إصلاح التعليم المحاسبي؟ يري الباحث أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال الانطلاق من أولى مراحل الإصلاح والمتمثلة في التخطيط الاستراتيجي، والذي يعبر عن فهم واقعي لما يدور في البيئة الداخلية للمؤسسة التعليمية، ومحاولة التعرف على نقاط القوة والضعف بها، وفهم بيئتها الخارجية والتعرف على الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها، وذلك لصياغة مجموعة من البدائل الإستراتيجية التي تقود المؤسسات التعليمية لتحقيق أهدافها.

فقد أشارات العديد من الدراسات الدولية إلى أن التخطيط الاستراتيجي يمثل المحرك الأساسي لتطوير المؤسسات التعليمية وقدرتها على المنافسة والاستمرارية (Pactwa, et, al,. 2024 : Sundoro, et, al,.2024)، لذلك فإن هذه الدراسة ستحاول وضع نموذج للخطة الإستراتجية لمؤسسات التعليم المحاسبي في ظل التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في الدولة الليبية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تكمن أهمية مهنة المحاسبة في جودة مخرجاتها (التقارير المالية) كونها تؤثر على قرارات مستخدميها، وترتبط جودة هذه المخرجات بشكل أساسي على مخرجات التعليم المحاسبي، ولا شك أن مؤسسات التعليم المحاسبي تعد الجهة المسئولة على إعداد المحاسبين المؤهلين، والتي تتوفر لديهم المهارات العلمية والعملية لمزاولة مهنة المحاسبة، والتي شهدت بدورها العديد من التغيرات السريعة في عصرنا الحالي لتأثرها بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، الأمر الذي يتطلب تطوير التعليم المحاسبي لمواكبة هذه التغيرات.

بالنظر إلى واقع التعليم المحاسبي في الدولة الليبية يجمع الباحثين الليبيين في هذا المجال على أن التعليم المحاسبي القائم عبارة عن نظام تقليدي وفقاً لمقاييس العصر الحديث، فلم ينجح هذا النظام على مواكبة التطورات العلمية العالمية، ولم يكن لديه القدرة على الاستجابة لمستجدات العصر ومتطلباته (البدري وآخرون، 2021: الجازوي وآخرون، 2019)، أما عن أهم التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في الدولة الليبية وفقاً لدراسات المحلية فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ غياب الثقة بين القيادات الإدارية والأكاديمية ومنتسبين التعليم المحاسبي.
- ✓ اقتصار ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المحاسبي على الناحية النظرية وغياب التطبيق العملي لها.

- ✓ ضعف الخدمات المجتمعية والبيئية المقدمة من قبل مؤسسات التعليم المحاسبي.
- ✓ عدم ملائمة البنية التحتية لمرافق مؤسسات التعليم المحاسبي وغياب خدمات الدعم التعليمية.
- ✓ سوء جودة البيئية التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- ✓ عدم الارتقاء بالبحوث والدراسات العلمية في مجال المحاسبة للمستوى المأمول.

الأمر الذي أنعكس سلباً على مخرجات التعليم المحاسبي في الدولة الليبية وذلك لعدم قدرتها على مواكبة التغيرات الحاصلة في مهنة المحاسبة والتفاعل المناسب في سوق العمل ، والذي ترتب عليه فقدان الثقة في هذه المهنة من قبل أفراد المجتمع (الحسومي، 2024: موسي، 2019)، ولمعالجة هذه التحديات قام المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بإصدار مجموعة من المعايير وذلك للانتقال من التعليم إلى جودة التعليم، والذي يتضمن بدوره معالجة كل التحديات التي تؤثر على برامج التعليم المحاسبي في المؤسسات التعليمية، ويري الباحث أن المعيار رقم (1) والمتمثل في التخطيط الاستراتيجي هو الأساس المثالي والمؤثر على كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التعليمية، وهو الضامن الوحيد للانتقال من مصطلح التعليم المحاسبي إلى مصطلح جودة التعليم المحاسبي. **من العرض السابق** يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: كيف يمكن تطبيق التخطيط الاستراتيجي لتعزيز جودة التعليم المحاسبي؟

1.3 الدراسات السابقة:

سوف يتناول الباحث في هذا الجانب الدراسات الحديثة ذات الصلة بكل من التخطيط الإستراتيجي وكذلك التعليم المحاسبي.

دراسة (تميمي، 2025) تحت عنوان واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية: هدف البحث إلى تحليل واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية بالضفة الغربية، مع التركيز على العملية الإستراتيجية، تخطيط الموارد البشرية، والبرامج. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً استبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات، بالإضافة إلى مقابلات شبه مقننة مع أفراد العينة لفهم أعمق للواقع المدروس. شمل مجتمع الدراسة 3400 فرد من الأكاديميين والإداريين، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية مكونة من 345 شخص باستخدام معادلة (كريجي ومورجان)، أظهرت النتائج أن مستوى التخطيط الاستراتيجي متوسط. تبذل

الجامعات جهودًا لتحسين تنفيذ خططها الإستراتيجية لكنها تعاني من ضعف مشاركة الموارد البشرية وصعوبة التنبؤ باحتياجاتها المستقبلية بسبب نقص البيانات.

دراسة (السالمي و عبد الله، 2024) بعنوان اثر التخطيط الإستراتيجي على أداء العاملين في مؤسسات التعليم العالي في اليمن: هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التخطيط الإستراتيجي على أداء مؤسسات التعليم العالي في اليمن والكشف عن معوقات تطبيق نظام التخطيط الإستراتيجي في هذه مؤسسات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والإستبانة كاده لجمع البيانات ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن مستوى دعم الإدارة العليا للتخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي كان بأدنى حد من المستوى العالي، وأن مستوى تطبيق التخطيط الإستراتيجي كان متوسط ، وأن مستوى التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي كان متوسط ، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكافة أبعاد التخطيط الإستراتيجي والمتمثلة في (دعم الإدارة العليا، صياغة التخطيط الإستراتيجي، تطبيق التخطيط الإستراتيجي، تقييم التخطيط الإستراتيجي) في تحسين أداء العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

دراسة (زيدان و إبراهيم، 2024) بعنوان رؤية مقترحة لتطوير التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم الجامعي المصري في ضوء معايير التعليم المحاسبي الدولية: تقوم الرؤية المقترحة من قبل الباحثين على محاورين يتعلق الأول بشروط الالتحاق بالتعليم المحاسبي، أما المحور الثاني فيرتبط بمناهج التعليم المحاسبي. وقد قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان وزعت على عينة الدارسة، والمكونة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في مؤسسات التعليم الجامعي المصرية لاختبار فروض الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم وجود شروط محددة بمؤسسات التعليم الجامعي المصرية للالتحاق بالتعليم المحاسبي، وأنه يجب إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي الحالية.

دراسة (سلامة وآخرون، 2024) بعنوان أثر التخطيط الاستراتيجي على النجاح المؤسسي: أجريت الدراسة بهدف تحليل تجربة المعهد العالي للعلوم والتقنية الشموخ في التخطيط الاستراتيجي، واستكشاف التحديات التي واجهها، بما في ذلك محدودية الموارد، وباستخدام المنهج الوصفي، وأسلوب المقابلة الشخصية في جمع وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المبحوثين ذوي العالقة ببيئة الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المعهد يمثل نموذج ناجح في

تطبيق التخطيط الاستراتيجي، مع ضرورة تحسين مصادر التمويل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف. كما يشدد الباحثان على أهمية معالجة المعوقات والتحديات وأهمها توفير الدعم من قبل الجهات التي يتبعها المعهد والمتمثلة في وزارة التعليم التقني والفني، كخطوة نحو التوجه الاستراتيجي لتطوير ملموس في مؤسسات التعليم التقني والفني.

دراسة (موسي، 2021) تحت عنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التعليم المحاسبي: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العالقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات بأبعادها قواعد البيانات، الشبكات المكونات المادية، الاتصالات والجودة التعليم المحاسبي بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية. تم بناء نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات على أدبيات الدراسات السابقة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات عن طريق استمارة استبيان، حيث تم تحليل عدد 62 استمارة، وحللت البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة إيجابية جزئية بين أبعاد استخدام تكنولوجيا المعلومات والكفاءة الفنية، وجود عالقة إيجابية جزئية بين أبعاد استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة المهارات المهنية، استخدام تكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل جزئي على جودة القيم الأخلاقية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي وذلك لرفع مستوي أداء خريجي المحاسبة وضرورة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة.

دراسة (محمد، 2021) بعنوان التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي في جامعة الكويت: هدفت الدراسة إلى تحديد التحديات العالمية التي تواجه التخطيط الإستراتيجي في جامعة الكويت، وتكونت عينة الدراسة من 118 عضو من أعضاء هيئة التدريس والقيادات في جامعة الكويت، واستخدم الباحث إستبانة للتعرف على التحديات العالمية التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بجامعة الكويت، كما استخدم المنهج الوصفي لذلك، وقد خلص البحث إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي بجامعة الكويت منها على سبيل المثال: نقص المعرفة لدى العاملين بالجامعة بالتخطيط الإستراتيجي، ضعف القدرة لدى العاملين بالجامعة على المشاركة في التخطيط الإستراتيجي، ضعف رغبة العاملين بالجامعة على تطوير قدراتهم وتحسينها وتنميتها في مجال التخطيط الإستراتيجي، عدم امتلاك العاملين بالجامعة الخبرة الكافية التي تمكنهم من إبداء آرائهم في

تعديل الخطة الإستراتيجية، التدريب الذي تقدمه إدارة الجامعة للعاملين في مجال التخطيط الإستراتيجي غير كافي، شيوع المركزية في القرارات المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يمكن القول بأن التخطيط الإستراتيجي وانعكاساته على التعليم المحاسبي يعد من الدراسات الحديثة في الفكر المحاسبي، وفيما يلي توضح الاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

1. الهدف من الدراسة (بناء نموذج للخطة الإستراتيجية لمؤسسات التعليم المحاسبي).
2. بيئة الدراسة (يطبق النموذج على مؤسسات التعليم المحاسبي).
3. منهج البحث المستخدم: المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي والمنهج الاستنباطي.

1.4 أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تمثل حلقة في سلسلة الدراسات التي تتناول التعليم المحاسبي والتي تمثل أحد الاتجاهات الحالية في البحوث المحاسبية، هذا فضلاً عن كونها أحد المحاولات لسد الفجوة البحثية في هذا المجال بالبيئة الليبية. أما الأهمية العملية للدراسة فتتمثل في كونها تقدم رؤية يمكن أن تكون بمثابة أساس أمام الأطراف المختلفة المهتمة بالتعليم المحاسبي لوضع إستراتيجية شاملة لتطوير التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم المحاسبي بالدولة الليبية.

1.5 أهداف الدراسة:

الهدف العام من الدراسة: وضع نموذج للخطة الإستراتيجية في مؤسسات التعليم المحاسبي الليبية.

أما الأهداف الفرعية:

1. الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية.
2. ترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المحاسبي والعمل على تطبيق معاييرها.
3. تحسين جودة البيئية التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسب

1.6 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة عدة مناهج، فقد تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لاستقراء التطبيقات المختلفة للتخطيط الاستراتيجي بغية وضع نموذج عام للخطة الإستراتيجية لمؤسسات التعليم المحاسبي، والمنهج التحليلي وذلك لتحديد الأهداف الإستراتيجية للخطة والإرشادات الخاصة بها،

والمنهج الاستنباطي لدراسة الإطار النظري لتخطيط الاستراتيجي في ضوء البحوث والدراسات التي تمت في هذا المجال وذلك بهدف الوصول لتحديد المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي.

1.7 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مؤسسات التعليم المحاسبي.

الحدود الزمنية: سنة إعداد النموذج المقترح للخطة الإستراتيجية (2025).

الحدود الموضوعية: الأهداف الإستراتيجية الموضوعة في نموذج الخطة الإستراتجية المقترحة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

2.1 التخطيط الإستراتيجي:

يعد التخطيط الإستراتيجي من أهم الموضوعات الإدارية كونه أداة المؤسسة في مواجهة المتغيرات المستمرة في بيئتها، حيث يختص برسم الخطة المستقبلية للمؤسسة وذلك بناء على دراسة وضعها الحالي والمستقبلي لكل من البيئة المحيطة والقدرات والإمكانيات، تم يتم ترجمة الأهداف إلى خطط وبرامج على كافة المستويات الإدارية داخلها. وقد أولى المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بالدولة الليبية أهمية خاصة بتخطيط الاستراتيجي، وتم وضعه كأول معيار للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرمجي لمؤسسات التعليم العالي.

عرف التخطيط الاستراتيجي "بأنه عملية اتخاذ قرارات ووضع أهداف واستراتيجيات وبرامج زمنية مستقبلية وتنفيذها ومتابعتها" (الغامدي، 2021، ص 36)، كما عرف "بأنه مجموعة من العمليات المستمرة والمنظمة لصناعة القرارات الجوهرية المتعلقة مباشرة بمستقبل المؤسسة، وتنظيم الجهود أو الأنشطة اللازمة لإنجاز هذه القرارات وقياس النتائج من خلال نظام تقييم سليم" (المغربي، 2020، ص 224).

وعرف التخطيط الإستراتيجي في مجال التعليم بأنه "عملية الغرض الأساسي منها التكيف مع البيئة سريعة التغيرات من خلال تصميم خطة استراتيجية للعمل، ومن خلال تقييم الوضع المؤسسي للفرص والتهديدات عبر مسح البيئة الخارجية وأيضاً التعرف على نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية لضمان التحسين المستمر" (ذرة، 2022، ص 12). من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التخطيط الإستراتيجي يهتم أساساً بتصميم الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، والاستجابة للفرص والتحديات المتاحة في بيئتها الخارجية.

وتكمن أهمية التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية (بغدادي، 2024):

- ✓ تحديد الرؤية والرسالة والأهداف بشكل واضح.
- ✓ توفير إطار لترشيد الإدارة في اتخاذ القرارات.
- ✓ تحقيق القدرة على تنسيق مختلف أوجه النشاط والالتزام بالأهداف الإستراتيجية الموضوعة.
- ✓ التوقع بظروف عدم التأكد بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية.
- ✓ تحديد وتوجيه مسار العمل في مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ يوفر التخطيط الإستراتيجي الفرصة لكل الأطراف ذات الصلة بالعملية التعليمية بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات والذي سيولد لهم بتأكيد نوع من الرضا.

أما عن أبعاد التخطيط الإستراتيجي فقد تم تحديدها بالعناصر التالية (سويدان، 2018):

- الإطار الذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات.
- تحديد أهداف المؤسسة وأولويات تخصيص الموارد.
- تعريف مجال منافسة المؤسسة.
- كيفية الاستجابة للفرص والتهديدات الخارجية ونقاط القوة والضعف الداخلية.
- تعريف الإسهام الاقتصادي والغير اقتصادي المقدم من المؤسسة للمستفيدين.
- تحديد مهام الإدارة العليا والوسطي.

2.2 جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي:

يري العديد من الباحثين في مجال التعليم على ضرورة الإلمام بأبعاد جودة التعليم قبل تحديد مفهومها، والتي تتمثل في البعد الأكاديمي والبعد الاجتماعي والبعد الفردي، حيث يمثل البعد الأكاديمي مدى تمسك مؤسسات التعليم العالي بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية. أما البعد الاجتماعي يوضح درجة تمسك مؤسسات التعليم العالي بإرضاء حاجات القطاعات المكونة للمجتمع، ويبحث البعد الفردي حول قدرة مؤسسات التعليم العالي في تطوير النمو الشخصي للطلبة والتركيز المطلق على حاجاتهم المتنوعة.

عرفت جودة التعليم "بأنها مقدرة مجموع خصائص وممارسات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الأطراف المنتفعة من التعليم" (الكبيسي، 2019، ص 23).

وقد عرفت أيضاً "بأنها القيمة النسبية لدرجة مطابقة المواصفات والممارسات والوظائف التدريسية والإدارية والنتائج الناجمة عنها مع المعايير المتعارف عليها محلياً ودولياً" (Birchbler&Kappler, 2017, p 3).

وعرفها (Hak, et, al,. 2016, p 566) بأنها "عملية توثيق البرامج وتطبيق الأنظمة والإجراءات واللوائح والتوجيهات بهدف خلق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والاجتماعية والثقافية". ويرى الباحث أن جودة التعليم هي عملية توجيه لكل من الموارد المالية والبشرية، القوانين والنظم، البرامج والخطط الدراسية، والعمليات، والبنية التحتية، من أجل خلق ظروف مثالية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي لمتطلبات الطالب والمجتمع.

وتهدف جودة التعليم العالي إلى تحقيق التالي (UNESCO, 2016):

1. إتقان العمل وحسن إدارته في أقل وقت وجهد وتكلفة.
2. تطوير أداء الموارد البشرية بالمؤسسات التعليمية (إداريين، أعضاء هيئة تدريس، طلبة).
3. إيجاد الإجراءات التصحيحية والوقائية الأزمة للجميع مكونات النظام التعليمي.
4. تحديد ودراسة المشكلات التعليمية واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.
5. دراسة احتياجات ومتطلبات المجتمع والإيفاء بها.
6. تحسين سمعة المؤسسات التعليمية وبناء الثقة بينها وبين كافة أطراف المجتمع.
7. الوصول إلى الرقابة الفعالة والمستمرة لعملية التعليم والتعلم.
8. تحقيق الاتصال الفعال بين الوحدات والأقسام والإدارات التنظيمية في المؤسسات التعليمية.
9. تحسين درجة رضا منتسبي المؤسسات التعليمية على آلية سير العملية التعليمية.

2.3 التعليم المحاسبي:

يعتبر موضوع التعليم المحاسبي من أهم المواضيع البحثية في مجال المحاسبة في السنوات الأخيرة، وذلك لتأثيره المباشر بمهنة المحاسبة والمراجعة، ودوره في تأهيل المحاسبين وإكسابهم المهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل، وعرف التعليم المحاسبي بأنه "عبارة عن عملية منظمة تقوم بها الجهات المسئولة والتي تأتي في مقدمتها الجامعات وتتم هذه العملية بتزيد المتعلم بالمعارف الأساسية وإكسابه القدرات العلمية والعملية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة" (السيد، 2019، ص

16). كما عرف "بأنه كافة المعارف والمهارات والخبرات التي يتضمنها برنامج المحاسبة التعليمي لتعزيز ممارسات المهنة الأخلاقية والمهنية بما يتضمن ثلاث أبعاد أساسية وهي التعليم العلمي والعملي والتقني" (Richards, et, al,. 2019, p 72).

وتكمن أهمية التعليم المحاسبي في النقاط التالية (حسان، 2018):

- المساهمة في إعداد وتأهيل المحاسبين من خلال تزويدهم بالمعارف المحاسبية المختلفة والتطورات التي ترافق المهنة.
- تساعد برامج التعليم المحاسبي في الإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة 2030.
- المشاركة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تطوير المناهج العلمية وفقاً للمستجدات الحديثة.
- المساعدة في تحديد احتياجات الوحدات الاقتصادية من البرامج والدورات التدريبية ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

ويهدف التعليم المحاسبي إلى تحقيق ما يلي (محمد، 2016):

- ✓ إكساب الطلبة مهارات الاتصال والتواصل، وتطوير قدراتهم على التفكير النقدي والإبداعي.
- ✓ تحسين القدرات البحثية لطلبة.
- ✓ إجادة استخدام تقنيات وأنظمة المعلومات المحاسبية.
- ✓ احتراف المهنة بأخلاقياتها المتعارف عليها.
- ✓ خلق الدافعية على استمرارية التعلم مدى الحياة.

ولضمان أفضل ممارسات التعليم المحاسبي والوصول إلى جودة التعليم المحاسبي تم إصدار معايير التعليم المحاسبي الدولية والتي تعبر عن القواعد والإرشادات التي تقود إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها، وذلك لضمان اكتساب المتعلمين كافة المهارات المطلوبة لإنجاز مهامهم المستقبلية، وتكمن أهميتها في تعزيز موضوعية المخرجات المحاسبية، وتقليل الخلافات الدولية بشأن التأهيل العلمي والأخلاقي للمحاسب، كما أنها توفر مقاييس دولية يمكن الاعتماد عليها لقياس كفاءة المخرجات التعليمية.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة:

سوف يتناول الباحث في هذا الجانب من الدراسة نموذج الخطة الإستراتيجية المقترحة لمؤسسات التعليم المحاسبي بالدولة الليبية والتي تعد جزء من مؤسسات التعليم العالي.

1. التحليل البيئي المستخدم في الخطة الإستراتيجية:

يهتم التحليل البيئي لمؤسسات التعليم العالي بالدراسة الذاتية لمقومات البيئة الداخلية ومؤثرات البيئة الخارجية، من خلال الاستعانة بالتحليل الرباعي (تحليل سوات)، وذلك بهدف تحديد نقاط القوة وتعزيزها، والوصول لنقاط الضعف ومعالجتها، مع الأخذ بالاعتبار كافة الفرص والتهديدات المحتملة والتعامل معها وفقاً لإدارة المخاطر. وقد أعتمد الباحث على سبعة وعشرون دراسة تمت على مؤسسات التعليم المحاسبي في الدولة الليبية من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين وذات الصلة بالأهداف الإستراتيجية الست الموضوعة في هذا النموذج وذلك لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات لهذه المؤسسات.

أولاً: تحليل البيئة الداخلية:

نقاط القوة بمؤسسات التعليم المحاسبي:
1. تمتلك مؤسسات التعليم المحاسبي رسالة ورؤية وأهداف محددة ومعلنة.
2. دعم مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي الاتجاه نحو تبني الحوكمة المؤسسية.
3. وجود هيكل تنظيمي معتمد لمؤسسات التعليم المحاسبي يوضح المهام والمسؤوليات وكذلك معايير اختيار القيادات الإدارية والأكاديمية.
4. أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم المحاسبي يقطنون في مدن مختلفة بالدولة الليبية، مما يتيح فرصة الاستفادة من تواصلهم مع مختلف المؤسسات المناظرة لنقل تجاربهم، وكذلك تعزيز العلاقات والنسيج الاجتماعي بين أبناء الوطن.
5. امتلاك مؤسسات التعليم المحاسبي لعدد جيد من الموظفين والفنيين متنوعو التخصصات.
6. دعم مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي نحو تبني وتطبيق معايير الجودة التعليمية الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.
7. وجود مكاتب في الهيكل التنظيمي بمؤسسات التعليم المحاسبي يعني بالجودة وتقييم الأداء.

8. امتلاك مؤسسات التعليم المحاسبي لمواقع الإلكترونية خاص بها.
9. دعم مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي للأفكار والمقترحات المتعلقة بخدمة المجتمع والبيئة.
10. تنوع التخصصات بمؤسسات التعليم المحاسبي مع توفر أعضاء هيئة التدريس في كافة التخصصات.
11. نجاح تنفيذ البرامج والخطط الدراسية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
12. قدرة أعضاء هيئة التدريس على إجراء بحوث ودراسات ذات صلة مباشرة بالمشاكل المجتمعية والبيئية، وإمكانية مساهمتهم في المؤتمرات العلمية وورش العمل داخل وخارج مؤسسات التعليم المحاسبي، وتقديم الاستشارات الفنية والمهنية لمؤسسات المجتمع العامة والخاصة.
نقاط الضعف بمؤسسات التعليم المحاسبي
1. ندرة الموارد المالية المتاحة بمؤسسات التعليم المحاسبي.
2. ضعف تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لمؤسسات التعليم المحاسبي.
3. التغيرات المستمرة في هياكل القيادات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
4. ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم المحاسبي.
5. ضعف قنوات الاتصال بين المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
6. غياب التقييم الدوري المتعلق بأداء المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
7. عدم وضوح سياسات التعين والتعاقد والتوظيف بمؤسسات التعليم المحاسبي.
8. ضعف التواصل بين مؤسسات التعليم المحاسبي وخرجيها ومؤسسات المجتمع المدني.
9. عزوف عدد من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم المحاسبي وقلة حضورهم للورش العمل والندوات العلمية التي يتم تنظيمها.
10. قلة اتفاقيات التعاون بين مؤسسات التعليم المحاسبي ومؤسسات الدولة العامة والخاصة.
11. محدودية البرامج التدريبية لكل من الكوادر البشرية الإدارية والأكاديمية سواء الداخلية أو الخارجي وبصفة خاصة للكوادر البشرية المنضمين حديثاً لمؤسسات التعليم المحاسبي.
12. افتقار مخرجات مؤسسات التعليم المحاسبي للمهارات العملية والمهنية وذلك لغياب التدريب العملي قبل الالتحاق بسوق العمل.

ثانياً: تحليل المؤثرات الخارجية:

الفرص المتاحة لمؤسسات التعليم العالي
1. دعم مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي لترسيخ معايير الجودة التعليمية وتوجهها في إنشاء وتنفيذ برامج الدراسات العليا.
2. حاجة المجتمع للبرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم المحاسبي.
3. اتجاه الدولة مؤخراً نحو الإصلاح المالي والإداري.
4. تنامي الطلب المجتمعي والدولي على ضرورة الانتقال من التعليم إلى جودة التعليم.
5. الموقع الجغرافي المتميز لمؤسسات التعليم المحاسبي داخل المدن الليبية.
6. تحسين الصورة المجتمعية والبيئة لمؤسسات التعليم المحاسبي من خلال المشاركة في كافة الأنشطة المجتمعية.
7. تحسين الصورة المؤسسية لمؤسسات التعليم المحاسبي في المجتمع من خلال إرساء ثقافة الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والاستقلالية، والاقتداء بالممارسات الإدارية والمالية المطبقة بمؤسسات التعليم المحاسبي من قبل الأطراف الأخرى.
8. وجود فرص لعقد شراكات مع المؤسسات العامة والخاصة.
التحديات والتهديدات (المخاطر)
1. الوضع الأمني الذي تعيشه المدن الليبية.
2. غياب الدعم المالي المقدم من الدولة.
3. انتقال العديد من الكوادر الأكاديمية والإدارية المميزة إلى مؤسسات أخري.
4. التغير المستمر في القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لتعليم المحاسبي.
5. التغيرات السريعة في متطلبات سوق العمل.
6. محدودية فرص عمل الخرجين.
7. زيادة الأعباء الإدارية والأكاديمية على أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم المحاسبي.
8. توقف الإيفاد الخارجي لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين، ومحدودية فرص الإيفاد الداخلي.
9. التأثير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي.
10. ضعف المستوى العام لطلبة الجدد الملتحقين بمؤسسات التعليم المحاسبي وذلك لسوء مخرجات مؤسسات التعليم المتوسط.
11. قلة إقبال الطلبة الجدد على البرامج التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسبي، والاتجاه لمؤسسات التعليم المحاسبي بالقطاع الخاص.

2. الأهداف الاستراتيجية لنموذج الخطة الاستراتيجية:

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية.
- **الهدف الاستراتيجي الثاني:** ترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المحاسبي والعمل على تطبيق معاييرها في كافة الممارسات الأكاديمية والإدارية.
- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** تحسين جودة البيئة التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسبي.

3. مصفوفة الخطة الإستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول: الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية
الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الأول:
• تفعيل الهيكلة الإدارية. • التأكيد على تطبيق الشفافية المالية. • إرساء الثقة بين القيادات الإدارية والأكاديمية ومنتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي. • تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والطلبة. • تطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية الإدارية والأكاديمية بمؤسسات التعليم المحاسبي. • ترسيخ مبادئ الميثاق الأخلاقي بين منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي.
متطلبات التنفيذ: امتثال مؤسسات التعليم المحاسبي للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لتعليم العالي وكذلك المعايير الموضوعة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. توفر معايير الشفافية، الاستقلالية، المسؤولية، المسائلة، الإنصاف، الوعي الاجتماعي.
آليات التنفيذ: أولاً: المبادرات: ➢ نشر ثقافة الحوكمة المؤسسية بين منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي، من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل. ➢ إجراء دورات تدريبية للموظفين لتعزيز مهاراتهم في مجالات المحاسبة والإدارة والحاسب الآلي واللغة الإنجليزية والإحصاء، مما يضمن حسن تطبيق الحوكمة. ➢ التطبيق الأمثل للهيكل التنظيمي المعتمد بمؤسسات التعليم المحاسبي فيما يتعلق بالمهام والمسؤوليات، وكذلك معايير اختيار القيادات الإدارية والأكاديمية.

- تقييم أداء المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي، وكذلك أداء الكوادر البشرية الأكاديمية والإدارية والقيادية دورياً (من خلال الاعتماد على معايير الأداء المحددة من قبل مؤسسات التعليم العالي والتقارير الخاصة به).
- قياس درجة رضا منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي على جودة العملية التعليمية والخدمات المقدمة من (من خلال الاستبانة المحددة).
- عرض نتائج اجتماعات مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي بكل شفافية، وكذلك كافة القرارات المتخذة (الإدارية والمالية) من قبله على المواقع الالكترونية الخاصة بها.
- التأكيد على ضرورة احترام مبادئ الميثاق الأخلاقي في التعامل بين منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي وكذلك مع الأطراف الخارجية، وذلك من خلال المناقشات المستمرة بين المنتسبين.

ثانياً: الأنشطة والإجراءات:

- إعداد دليل لمكتب الشؤون الإدارية والمالية.
- تطبيق المعايير الصادرة عن المركز الوطني لضمان الجودة، لضمان الاتجاه نحو الجودة التعليمية.
- وضع آلية لإعداد الموازنة التقديرية الخاصة بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- وضع سياسات خاصة لتعين والتعاقد والتوظيف.
- دراسة وتحليل تقارير الأداء، والعمل على حل أية إشكاليات مرتبطة بها، لضمان أفضل الممارسات مستقبلاً.
- وضع آلية لتحديث الدوري للمعلومات المنشورة في المواقع الالكترونية.

مؤشرات الأداء:

- عدد الندوات وورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية الخاصة بالحوكمة المؤسسية.
- عدد الموظفين المستفيدين من الندوات وورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية الخاصة بالحوكمة المؤسسية.
- درجة تحديث المعلومات بالمواقع الالكترونية الخاصة بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- تقرير الأداء السنوي الخاص بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- عدد الاجتماعات الدورية.

الجهات المسئولة عن التنفيذ: كافة المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي.

الجهات المسئولة عن التقييم: رؤساء مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. وكلاء الشؤون العلمية لمجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. مديرو مكتب الشؤون الإدارية والمالية لمجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. مديرو مكتب أعضاء هيئة التدريس لمجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. مديرو مكتب الدراسات العليا لمجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. رؤساء أقسام الجودة وتقييم الأداء لمجالس مؤسسات التعليم المحاسبي.
فترة التنفيذ: (2026: 2029)
الهدف الاستراتيجي الثاني:ترسيخ ثقافة الجودة والعمل على تطبيق معاييرها في كافة الممارسات الأكاديمية والإدارية
الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الثاني:
• التقييم المستمر لأداء الإدارات والأقسام الأكاديمية والإدارية. • التعرف على أراء منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي حول العملية التعليمية. • التأكد من جودة المخرجات التعليمية وامتلاكها للمهارات والقدرات المطلوبة. • السعي في استكمال متطلبات الاعتماد المؤسسي والبرمجي لمؤسسات التعليم المحاسبي. • خلق قناة تواصل ما بين مؤسسات التعليم المحاسبي وخرجيها ومؤسسات المجتمع المدني. • الرفع من كفاءة أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين من خلال التأكيد على ممارسة مهامهم وفقاً لمعايير الجودة.
متطلبات التنفيذ: امتثال وتطبيق المعايير الموضوعة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.
آليات التنفيذ: أولاً: المبادرات: ➢ إقامة الندوات وورش العمل والدورات التدريبية حول معايير الجودة التعليمية. ➢ معرفة أراء الخرجين ومؤسسات المجتمع المدني حول المخرجات التعليمية. ➢ الزيارات الميدانية المستمرة للمكاتب والأقسام والوحدات الإدارية لتأكد من سير العملية التعليمية والإدارية وفقاً لمعايير الجودة. ➢ اتخاذ الإجراءات التصحيحية لأي انحرافات في العملية التعليمية والإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي. ➢ عرض نتائج أعمال قسم الجودة وتقييم الأداء أول بأول على المواقع الإلكترونية الخاصة بمؤسسات التعليم المحاسبي.

ثانياً: الأنشطة والإجراءات:

- إعداد دليل لقسم الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- متابعة تقارير أداء المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية، وكذلك أداء الكوادر البشرية الأكاديمية والإدارية والقيادية دورياً.
- الإشراف والمتابعة المستمرة على تحديث المقررات الدراسية بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- إعداد آلية لتواصل مع خرجي مؤسسات التعليم المحاسبي ومؤسسات المجتمع المدني.
- متابعة استكمال الأدلة والآليات المطلوبة للحصول على الاعتماد المؤسسي والبرمجي.
- إجراء الدراسة الذاتية لمؤسسات التعليم المحاسبي.

مؤشرات الأداء:

- عدد الأدلة والآليات المعدة والمعتمدة من مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي.
- تقارير الأداء الخاصة بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- درجة تحديث المعلومات بالمواقع الالكترونية الخاص بمؤسسات التعليم العالي.
- تقرير الأداء السنوي الخاص بقسم الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي.
- عدد الدورات التدريبية والندوات وورش العمل التي تقيمها أقسم الجودة وتقييم الأداء.

الجهات المسئولة عن التنفيذ: كافة المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي.

الجهات المسئولة عن التقييم: رؤساء مجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. وكلاء الشؤون العلمية بمجالس مؤسسات التعليم المحاسبي. رؤساء أقسام الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم المحاسبي.

فترة التنفيذ: (2026: 2029)

الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين جودة البيئة التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسبي

الأهداف الفرعية للهدف الاستراتيجي الثالث:

- تعزيز القدرات العلمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات الأكاديمية.
- التحديث المستمر للبرامج والخطط الدراسية بما يواكب التطورات العلمية والتقنية واحتياجات سوق العمل.
- تطبيق التقنيات الحديثة في العملية التعليمية (كالتعليم الالكتروني وأساليب التعليم الحديثة).
- الرفع من مستوي المهارات العلمية والمعرفية والمهنية لطلبة لضمان جودة المخرجات التعليمية.
- دعم الطلبة المتفوقين والمتعثرين.
- الحد من تأثيرات البيئة الخارجية على منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي.

متطلبات التنفيذ: التعاون المستمر بين المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية بمؤسسات التعليم المحاسبي

آليات التنفيذ: أولاً: المبادرات:

- نشر ثقافة التعلم مدى الحياة والتطور الذاتي بين أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات الأكاديمية والإدارية.
- وضع برامج تدريبية ثابتة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات الأكاديمية والإدارية ذات صلة مباشرة وغير مباشرة لتخصصاتهم.
- التوزيع والتحليل المستمر لاستبيانات الخاصة بالعملية التعليمية.
- معرفة أراء مؤسسات الدولة حول المخرجات التعليمية لمؤسسات التعليم المحاسبي.
- إجراء دورات تدريبية لطلبة وأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات الأكاديمية والإدارية حول استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.
- التكريم المادي والمعنوي لطلبة المتفوقين.
- التعرف على أسباب تعثر الطلبة المتعثرين.
- نشر ثقافة القيم والمبادئ الواردة في دليل الميثاق الأخلاقي.

ثانياً: الأنشطة والإجراءات:

- مخاطبة وزارة التعليم لتوفير برامج تدريبية ثابتة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات

الأكاديمية والإدارية أو العمل على توفيرها بمؤسسات التعليم المحاسبي.

- تطبيق آلية تحديث البرامج والخطط الدراسية.
- تطبيق آلية ضمان جودة البرامج والخطط الدراسية لاحتياجات المجتمع وسوق العمل.
- تطبيق دليل الإرشاد والإشراف الأكاديمي.
- تطبيق أدلة الأقسام العلمية المعتمدة بمؤسسات التعليم المحاسبي.
- تطبيق دليل الميثاق الأخلاقي المعتمد بمؤسسات التعليم المحاسبي.

مؤشرات الأداء :

- عدد البرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات الإدارية والأكاديمية.
- التحديث السنوي للبرامج والخطط والمقررات الدراسية.
- عدد الدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والقيادات الإدارية والأكاديمية

حول استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.

- درجة رضا مؤسسات الدولة العامة والخاصة على المخرجات التعليمية.
- درجة رضا منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي على العملية التعليمية.
- عدد ورش العمل والندوات المقدمة حول ترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية.

الجهات المسئولة عن التنفيذ: كافة المكاتب والأقسام والوحدات الإدارية.

الجهات المسئولة عن التقييم: رؤساء مجالس التعليم المحاسبي. وكلاء الشؤون العلمية بمجالس التعليم المحاسبي. رؤساء أقسام الجودة وتقييم الأداء بمجالس التعليم المحاسبي.

فترة التنفيذ: (2026: 2029)

4. مصفوفة إدارة المخاطر:

المخاطر	نوع المخاطر	الخطة البديلة (آلية التعامل)
الوضع الأمني الذي تعيشه المدن الليبية.	مخاطر عالية	تفعيل دور الحرس الجامعي، والتواصل الفعال مع الدوائر الأمنية في المدينة لتوفير الأمن والأمان.
غياب الدعم المالي المقدم من الدولة.	مخاطر عالية	البحث عن مصادر تمويل جديدة من خلال التواصل مع رجال الأعمال الوطنين، والعمل على زيادة الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات الدولة.
انتقال العديد من الكوادر الأكاديمية والإدارية المميزة إلى مؤسسات أخري.	مخاطر عالية	البحث عن أسباب تسرب الكوادر البشرية.
التغير المستمر في القوانين واللوائح والقرارات المنظمة	مخاطر متوسطة	تحديث الأدلة والآليات المتعلقة بجودة العملية التعليمية دورياً.
التغيرات السريعة في متطلبات سوق العمل.	مخاطر عالية	تحديث المقررات والخطط الدراسية باستمرار.
محدودية فرص عمل الخرجين.	مخاطر عالية	البحث عن شراكات مع مؤسسات الدولة العامة والخاصة توفر فرص عمل للخرجين.
زيادة الأعباء الإدارية والأكاديمية على أعضاء هيئة التدريس.	مخاطر منخفضة	تخفيف الأعباء الإدارية والأكاديمية على أعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال تفعيل دور الكوادر المساندة (المعيدين) والاستعانة بهم في بعض الأعمال الإدارية والأكاديمية.

توقف الإيفاد الخارجي لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة والموظفين، ومحدودية فرص الإيفاد الداخلي.	مخاطر متوسطة	الرفع من كفاءة الكوادر البشرية الأكاديمية والإدارية من خلال تدريبهم.
التأثير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المنتسبين.	مخاطر عالية	المتابعة المستمرة لسلوكيات منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي من قبل المجلس، وابدأ الملاحظات أول بأول.
ضعف المستوى العام لطلبة الجدد الملتحقين وذلك لسوء مخرجات مؤسسات التعليم المتوسط.	مخاطر عالية	إجراء امتحانات المفاضلة، والتقييم المستمر لشروط قبول الطلبة الجدد.
قلة تفاعل منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي مع الدورات التدريبية وورش العمل.	مخاطر عالية	ربط معدلات أداء منتسبي مؤسسات التعليم المحاسبي بالتفاعل المباشر مع الدورات التدريبية وورش العمل والندوات العلمية.
قلة إقبال الطلبة على الالتحاق بمؤسسات التعليم المحاسبي.	مخاطر عالية	التعرف على الأسباب، تحفيز الطلبة الجدد للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، تحسين مناخ البيئة التعليمية.

رابعاً: خلاصة الدراسة:

يلعب التخطيط الإستراتيجي دوراً هاماً في الارتقاء بالعملية التعليمية، وذلك من خلال تأثيره المباشر على كافة عناصرها، وبالرغم من ذلك تشير الدراسات المحلية إلى أن 90% من مؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية لا تمتلك القدرة على استخدام هذه الأداة بشكل فعال، وهو ما دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة كمحاولة للوصول إلى نموذج قابل لتطبيق في مؤسسات التعليم المحاسبي والدي يعد جزء من مؤسسات التعليم العالي، وحدد الباحث ثلاثة أهداف إستراتيجية في هذه الخطة وهي: الاتجاه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية، وترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم المحاسبي والعمل على تطبيق معاييرها، وتحسين جودة البيئة التعليمية بمؤسسات التعليم المحاسبي، حيث يعتقد الباحث أن الأهداف المحددة سوف يكون لها انعكاس مباشر على جودة التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم العالي بالدولة الليبية.

المراجع العلمية المستخدمة:

البدري، منير ، سليمان البدري، فوزي البدري. (2021): أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة التعليم المحاسبي، المؤتمر الأول حول ضمان جودة التعليم العالي، جامعة بنغازي.

بغدادي، محمد. (2024): دور البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية، المجلد 5، العدد 40، ص 250: ص 270.

تميمي لبني. (2025): واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية، المجلة العالمية لدراسات الأنظمة الاقتصادية، المجلد 2، العدد 13، ص 109: ص 120.

الجازوي، صالح، فتحي سالم، منصور العشيبي.، (2019): واقع التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي، دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة، المؤتمر الدولي الأول حول بيئة الأعمال، جامعة اجدابيا.

حسان، محمود. (2018). مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية بغزة، ص31.

الحسومي، فوزي. (2024): التخطيط الإستراتيجي ودوره في تطوير أداء مؤسسات التعليم التقني والفني، المجلة الافروأسيوية، المجلد 2، العدد 5، ص 398: ص 412.

رحيل، خالد محمد، زينب رجب. (2016): إطار مقترح لبعض العوامل المؤثرة على جودة التعليم المحاسبي، دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 3.

الروياتي، عوض، شعبان أبو دبوس. (2024): واقع التعليم العالي في ليبيا وقدرته على تضيق الفجوة بين متطلبات الواقع والتعليم النظري والأكاديمي، دراسة تطبيقية على المعاهد العليا في مجال التعليم المحاسبي، مجلة الأستاذ، العدد 26، ص 87: ص123.

زيدان محمد، محمد إبراهيم. (2024): رؤية مقترحة لتطوير التعليم المحاسبي بمؤسسات التعليم الجامعي المصري في ضوء معايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الصالحية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، ص 57: ص 104.

سلامة، علي، مصطفي بركة، الزهراء المرغلي، إيناس التيجاني. (2024): أثر التخطيط الإستراتيجي على النجاح المؤسسي، المجلة الافروأسيوية للبحث العلمي، المجلد 2، العدد 3، ص 759: ص 772.

السلامي صالح، عبدالله حسين. (2024): أثر التخطيط الإستراتيجي على أداء العاملين في مؤسسات التعليم العالي في اليمن، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2.

سويدان طارق. (2018): التخطيط الإستراتيجي الحديث، منشورات شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت.

السيد، زكريا إبراهيم. (2019). إطار مقترح لزيادة فاعلية التعليم المحاسبي في مصر، المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة تحت عنوان تحديات وأفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

صالح، محمد. (2021): التحديات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي في جامعة الكويت، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد 36، العدد 1، ص 203: ص 244.

عصام، ذرة. (2022): الإدارة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين: النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر.

الغامدي، عزيزة. (2021): تفعيل الريادة الإستراتيجية في إدارة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 37، العدد 3.

الكبيسي، عامر. (2019): المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة ودور الجامعات إزائها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

مامي، طارق، عماد أبو عجيلة. (2023): التعليم المحاسبي في ليبيا: دراسة نظرية تحليلية خلال الفترة من سنة 2000: 2021، مجلة جامعة درنة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 3.

محمد، فتح الإله. (2016). مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الاعمال المعاصرة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم المحاسبي، 9 (23)، ص191: ص213.

المغربي عبد الفتاح. (2020): تقويم العمليات الإدارية بوحدات التخطيط الإستراتيجي في الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس، العدد 24، ص 221: ص 278.

موسي، أمنة (2021): أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التعليم المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 9، ص 53: ص75.

موسي، علي. (2019): فجوة الاختلافات بين التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية والمتطلبات المهنية لسوق العمل، دراسات محاسبية تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد 3.

Breßler, J.; Kappler, S. A (2017). Systematic Review of Education for Sustainable Development (No. 007); Chemnitz Economic Papers; Chemnitz University of Technology, Faculty of Economics and Business Administration: Chemnitz, Germany.

du Plessis, M., Jansen van Vuuren, C. D., Simons, A., Frantz, J., Roman, N., & Andipatin, M. (2022). South African higher education institutions : Sense-making and lessons learnt. Frontiers in Education, 6, 740016.

Hajjaj, Rachida (2019). Teaching accounting in Algerian universities in light of international accounting compatibility / exploratory study of a sample from Umm El Bawafi University, MA thesis, Algeria.

Hák, T., Janoušková, S. and B. Moldan (2016). Sustainable Development Goals: A need for relevant indicators. Ecological Indicators, 379, 565-573.

Nadhim Shaalan Jabbar, Noor Salem Shnawa (2021). The role of international accounting education standards in developing accounting education programs in Iraq, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 23, Issue 2.p93: 105.

Pactwa, K., Woźniak, J., Jach, K., & Brdulak, A. (2024). Including the social responsibility of universities and sustainable development goals in the strategic plans of universities in Europe. Sustainable Development.

Richards, R., Stevens, R., Silver, L., &Metts, S. (2019). Overcomingemployer perceptions of online accounting education withknowledge. Administrative Issues Journal: Connecting Education,Practice, and Research, 8(2), 70-80.

Sundoro, S., Kalbuana, N., & Cahyadi, C. I. (2024). Strategic Trajectories: An In-depth Exploration of the Complex Landscape of Higher Education in Indonesia. International Journal of Teaching and Learning, 2(1), 236-250.

Twyford, E., & Dean, B. A. (2024). Inviting students to talk the talk: Developing employability skills in accounting education through industry-led experiences. Accounting Education, 33(3), 296-318.

UNESCO (2016). Education for people and planet: Creating sustainable futures for all. New Global Education Monitoring Report Series. UNESCO, Paris.